

Distr.: General
7 August 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الثالثة والعشرون
٢-١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس
حقوق الإنسان ٢١/١٦*
ولايات ميكرونيزيا الموحدة

* استُنسخت هذه الوثيقة كما وردت. وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

170915 200915 GE.15-13374 (A)



معلومات أساسية

- ١- تتكون ولايات ميكرونيزيا الموحدة من أربع مجموعات جزرية رئيسية تعد ما مجموعه ٦٠٧ جزر في شمال المحيط الهادئ وتشكل أربع ولايات داخل الاتحاد، هي بوهنباي وشوك وكوسراي وياب.
- ٢- وخضعت ولايات ميكرونيزيا الموحدة للاحتلال الإسباني والألماني والياباني خلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين ووضعت بعد الحرب العالمية الثانية تحت إدارة الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها منطقة ينطبق عليها اتفاق الوصاية الاستراتيجي التابع للأمم المتحدة. وفي عام ١٩٧٩ اعتمدت ولايات ميكرونيزيا الموحدة دستوراً بعد عرضه على الاستفتاء الشعبي، وأبرمت في عام ١٩٨٦ اتفاق ارتباط حر مع الولايات المتحدة الأمريكية، بوصفها دولة مستقلة وذات سيادة. ولولايات ميكرونيزيا الموحدة اليوم حكومة وقيادة شبيهتان بهيكل ونظام الحكم في الولايات المتحدة.
- ٣- ولكل ولاية من ولايات بوهنباي وشوك وكوسراي وياب دستورها ومسؤولوها المنتخبون وسياساتها، ويعزى ذلك إلى كون الأقاليم التي تتكون منها ولايات ميكرونيزيا الموحدة هي أقاليم مشتتة جغرافياً. ومع ذلك، يُعد دستور ولايات ميكرونيزيا الموحدة القانون الأسمى في البلد ويجب أن تكون القوانين واللوائح التنظيمية في الولايات الأربع مطابقة لنص الدستور. وإضافةً إلى ذلك، تمارس الحكومة الوطنية لولايات ميكرونيزيا الموحدة اختصاصاً حصرياً على بعض المسائل القانونية والتنظيمية. وتتخذ الحكومة الوطنية ولاية بوهنباي مقراً لها، وهي السلطة التي تمثل جميع الولايات الأربع في العلاقات الدولية لميكرونيزيا. ورئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة هو رئيس الدولة. وهو يمارس الحكم بمساعدة نائب رئيس ومجلس وزاري يتألف من أمانات الإدارات التنفيذية السبع ومديري ورؤساء ١١ مكتباً مستقلاً. وتتألف الهيئة التشريعية في ميكرونيزيا من مجلس واحد يضم ١٤ عضواً يمثلون ولايات بوهنباي وشوك وكوسراي وياب. ويُنتخب ١٠ أعضاء لولاية مدتها سنتان، في حين يُنتخب الأعضاء الأربعة المتبقون لولاية مدتها أربع سنوات. والمحكمة العليا في ولايات ميكرونيزيا الموحدة هي السلطة القضائية الأعلى في البلد التي يرأسها رئيس القضاة بمعية عدة قضاة منتسبين. ولكل ولاية من الولايات الأربع في ميكرونيزيا نظامها القضائي الخاص.
- ٤- وينحدر سكان ميكرونيزيا من أصول إثنية ميكرونيزية، رغم أن كل فرد من أفراد سكان ولايات ميكرونيزيا الموحدة يصنف حسب انتمائه إلى إحدى ولايات بوهنباي وشوك وكوسراي وياب. ويعتمد السكان جزئياً على اقتصاد الكفاف لتوفير حاجات عيشهم - وبخاصة الزراعة وصيد الأسماك - ومع ذلك يعتمد اقتصاد ميكرونيزيا بدرجة كبيرة على المساعدة المالية التي يتلقاها البلد سنوياً من الولايات المتحدة الأمريكية عملاً باتفاق الارتباط الحر بين البلدين. وبموجب هذا الاتفاق، يجوز لمواطني ميكرونيزيا الدخول إلى أراضي الولايات المتحدة الأمريكية والعيش فيها لأجل غير مسمى ودون تأشيرة. ويهاجر مواطنو ميكرونيزيا إلى الولايات المتحدة بحثاً عن فرص عيش أفضل، وبخاصة من أجل الحصول على التعليم وفرص العمل. والعملية المستخدمة في ميكرونيزيا هي دولار الولايات المتحدة.

مقدمة

٥- متابعةً لتسائج الدورة الأخيرة للاستعراض الدوري الشامل، تواصل حكومة ولايات ميكرونيزيا الموحدة عملها من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان في البلد وتقدم في هذا التقرير ردها على التوصيات المقدمة خلال دورة الإبلاغ الأولى من عملية الاستعراض الدوري الشامل.

أولاً- المنهجية وعملية التشاور

٦- هذا التقرير هو ثمرة اجتماعات ومشاورات موسعة بين مختلف الوزارات. وقد أنشئت بموجب أمر رئاسي صدر في أيار/مايو ٢٠١٥ فرقة عاملة معنية بالاستعراض الدوري الشامل تتألف من ممثلين عن وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية، ووزارة العدل، ووزارة الموارد والتنمية، ووزارة التعليم، فضلاً عن ممثلين عن دائرة الإحصاءات ومنظمات غير حكومية.

٧- واشتركت ولايات ميكرونيزيا الموحدة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومنتدى جزر المحيط الهادئ والفريق الإقليمي المعني بموارد حقوق الإنسان التابع لجماعة بلدان المحيط الهادئ في تيسير حلقة عمل نُظمت في آب/أغسطس ٢٠١٤ وجمعت الجهات المعنية بقضايا حقوق الإنسان من الجانبين الحكومي وغير الحكومي. وتمخضت حلقة العمل عن وثيقة تحدد الجداول الزمنية المتصلة بالاستعراض الدوري الشامل والأنشطة ذات الصلة، ترد صيغتها المحدثة في هذا التقرير.

ثانياً- التطورات التي شهدتها الإطار المعياري والمؤسسي الخاص بحقوق الإنسان

ألف- القوانين والتشريعات الوطنية

٨- سنّت ولايات ميكرونيزيا الموحدة، منذ تقرير الاستعراض الدوري الشامل الأخير، قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص لعام ٢٠١٢.

باء- التدابير والسياسات الوطنية

٩- الخطة الإنمائية الاستراتيجية الوطنية (٢٠٠٤-٢٠٢٣). وُضعت الخطة الإنمائية الاستراتيجية لولايات ميكرونيزيا الموحدة في عام ٢٠٠٤ عندما دخل البلد مرحلة جديدة من المفاوضات بشأن تعديل اتفاق الارتباط الحر المبرم مع الولايات المتحدة. وترد تفاصيل الخطة الإنمائية الاستراتيجية، التي تشكل الآلية الوطنية الرئيسية للتخطيط الاقتصادي، في مجلدين. فالجلد الأول يغطي المكونات الرئيسية للخطة ويقدم عرضاً عاماً عن اقتصادي ميكرونيزيا وسياساتها واستراتيجياتها الإنمائية بالنسبة لكل قطاع من قطاعات الاقتصاد. ويستعرض المجلد الثاني مصفوفات التخطيط الخاصة بكل قطاع. ويكمل كل مجلد الآخر وينبغي استخدام كل منهما بالإحالة إلى الآخر.

١٠ - السياسة الوطنية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. عينت ولايات ميكرونيزيا الموحدة جهات تنسيق معنية بالقضايا الجنسانية من كل من المنظمات الحكومية وغير الحكومية الوطنية، وقد تلقت هذه الجهات تدريباً في حزيران/يونيه ٢٠١٥ على تعميم إدراج المنظور الجنساني من أجل تعزيز قدراتها ومساعدتها على الاضطلاع بأدوارها وتحديد نهج فعال لوضع سياسة جنسانية وطنية عن طريق تحقيق التكامل بين مختلف الخطط الحكومية المتعلقة بالمساواة الجنسانية. وتستند المبادئ التوجيهية المتبعة لوضع السياسة الجنسانية الوطنية على عدد من الأطر الدولية والإقليمية الرئيسية التي تتضمن التزامات بتحقيق المساواة بين الجنسين، من قبيل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ومنهاج عمل ييجين لعام ١٩٩٥، والأهداف الإنمائية للألفية التي وضعتها الأمم المتحدة، ومنهاج العمل المعدل الخاص ببلدان المحيط الهادئ من أجل النهوض بالمرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥ والإعلان الصادر في عام ٢٠١٢ عن قادة بلدان المحيط الهادئ بشأن تحقيق المساواة بين الجنسين.

١١ - سياسة الإعاقة (٢٠٠٩-٢٠١٦). حُدِدت السياسة الوطنية في مجال الإعاقة في أعقاب مشاورات واسعة عُقدت في آذار/مارس ٢٠٠٦ في مختلف ولايات البلد. وتولت تنسيق المشاورات وإدارتها وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية. وتعكس نتائج هذه المناقشات ما تم التوصل إليه من استنتاجات في إطار المشاورات التي عُقدت في مختلف الولايات وعلى نطاق الاتحاد. ورغم أن وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية هي الجهة المكلفة بالتنفيذ، فإن سياسة الإعاقة تعترف بأن إحراز تقدم في مجال أعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتلبية احتياجاتهم يمر عبر إقامة شراكات قوية بين جهات التنسيق المعنية بالإعاقة على الصعيد الوطني وعلى نطاق الولايات. والمنظمات المجتمع المدني، بما فيها الكنائس، والمنظمات الشعبية والمنظمات المجتمعية التي تشرك الأشخاص ذوي الإعاقة والقطاع الخاص والرابطات المهنية، أدوار مهمة تؤديها في تعزيز حقوق الإنسان ودعم الخدمات المقدمة إلى الأطفال ذوي الإعاقة.

١٢ - السياسة الوطنية للشباب (٢٠٠٤-٢٠١٠). من المقرر أن تخضع السياسة الوطنية للشباب للاستعراض خلال هذه السنة. وقد وُضعت السياسة في سياق التصدي للقضايا المطروحة على الصعيد الوطني والتي تخص الشباب. وهي تدعم كلياَ الرؤى التي حددها البلد وتعد بمثابة أداة تمكّن شباب ميكرونيزيا من المساهمة النشطة في تنمية البلد ومن ثم في الارتقاء بنوعية الحياة.

١٣ - السياسة الوطنية المتكاملة لإدارة مخاطر الكوارث وتغير المناخ (حزيران/يونيه ٢٠١٣). وُضعت هذه السياسة، التي تكمل الخطة الإنمائية الاستراتيجية (٢٠٠٤-٢٠٢٣)، اعترافاً بواجب حماية تنمية شعب ولايات ميكرونيزيا الموحدة ومواردها واقتصادها، حاضراً ومستقبلاً، من المخاطر التي يطرحها تغير المناخ. ويقتضي نجاح هذه السياسة إدكاء الوعي بقضايا تغير المناخ التي تواجهها جزرنا وبمر عبر إجراءات استباقية من قبيل جهود التخفيف من آثار تغير المناخ واستراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ. وقد وضعت السياسة الوطنية المتكاملة لإدارة مخاطر الكوارث وتغير المناخ على أمل أن يُسترشد بها في إطار الالتزامات والأهداف التي قبلتها ولايات ميكرونيزيا الموحدة بموجب المعاهدات الإقليمية والدولية، من قبيل الالتزامات والأهداف الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

١٤- السياسة الزراعية في ولايات ميكرونيزيا الموحدة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦. تضع السياسة الزراعية الأساس لعمل جميع الأشخاص في القطاعين العام والخاص داخل ولايات ميكرونيزيا الموحدة من أجل إنعاش النمو الزراعي المستدام. وتواجه ولايات ميكرونيزيا الموحدة تحديات متعددة في تحقيق الأمن الغذائي الوطني وضمان سُبل العيش المستدامة نظراً لاعتماد الاقتصاد الوطني على المعونة المقدمة من الولايات المتحدة وعلى التمويل المقدم في إطار الاتفاق الحر. ومع ذلك، تنطوي أنشطة مصائد الأسماك وقطاع الزراعة على إمكانات إنمائية، ولذلك تعترف السياسة بالدور الهام الذي تؤديه الزراعة التقليدية ومدى تأثيرها في سُبل العيش الاجتماعية والثقافية في ولايات ميكرونيزيا الموحدة.

١٥- سياسة الطاقة الوطنية لعام ٢٠١٢. بدأت صياغة سياسة الطاقة الوطنية في ولايات ميكرونيزيا الموحدة في عام ٢٠٠٨، عندما اتفق القادة في البلد على وضع سياسة في مجال الطاقة تعكس خطة العمل الحكومية الرامية إلى التقليل من الاعتماد على مصادر الوقود الأحفوري وتهيئة البلاد لاستكشاف مصادر الطاقة البديلة بغية التصدي للتقلبات الكبرى في أسعار الطاقة. وأنشئ فريق عامل كُلف بملف الطاقة على الصعيد الوطني وتالت حلقات العمل والمشاورات إلى أن أُقرت واعتمدت الوثيقة الختامية المتعلقة بسياسة الطاقة. وتنقسم الوثيقة إلى مجلدين: مجلد أول يتناول السياسة العامة، ومجلد ثانٍ يتضمن خطة العمل الحكومية. وتحدد السياسة أهدافاً وغايات عملية وواقعية تقدر ولايات ميكرونيزيا الموحدة على بلوغها.

١٦- السلطات والهيئات الحكومية الرسمية المعنية بحقوق الإنسان. تعمل الوكالات والهيئات الحكومية التالية بنشاط في مجال تناول قضايا حقوق الإنسان في ولايات ميكرونيزيا الموحدة: مكتب رئيس الجمهورية، ووزارة الشؤون الخارجية، ووزارة الصحة والشؤون الاجتماعية، ووزارة العدل، ووزارة الموارد والتنمية، ومكتب المحفوظات الوطنية وحفظ الآثار الثقافية والتاريخية، ومكتب البيئة وإدارة الطوارئ، ووزارة التعليم، ووزارة النقل والاتصالات والهيكل الأساسية.

ثالثاً- تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في الميدان: تنفيذ التزامات حقوق الإنسان الدولية المحددة في "أساس الاستعراض"، والتشريعات الوطنية والالتزامات الطوعية وأنشطة المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان، وإذكاء الوعي بحقوق الإنسان، والتعاون مع آليات حقوق الإنسان

١٧- أطلقت ولايات ميكرونيزيا الموحدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ التقرير الأساسي المتعلق بحماية الطفل. وأُرفق بالتقرير الأطلس الذي وُضع في عام ٢٠١٣ بخصوص المؤشرات الاجتماعية لإنصاف الطفل.

١٨- واستكملت ولايات ميكرونيزيا الموحدة في عام ٢٠١٤ دراسة تتعلق بصحة الأسرة وسلامتها، وذلك بدعم مالي من وزارة الشؤون الخارجية في الحكومة الأسترالية وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وتُعد هذه الدراسة أول جهد بحثي تضطلع به ميكرونيزيا من أجل جمع

معلومات شاملة عن العنف الممارس ضد المرأة في ولايات ميكرونيزيا الموحدة. ويُذكر أن العنف الممارس على المرأة هو أحد أخطر انتهاكات حقوق الإنسان وأهم قضايا الصحة العامة المطروحة على صعيد العالم. واعتمدت الدراسة تعريف الأمم المتحدة للعنف الممارس على المرأة، وهو "أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه، أو يُرجح أن يترتب عليه، أذى أو معاناة للمرأة، سواء من الناحية الجسمانية أو الجنسية أو النفسية، بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة". (قرار الأمم المتحدة 48/104، A/RES/48/104، 1993). وبحث الدراسة مختلف أشكال العنف التي يمارسها العشير على المرأة - العنف الجسدي و/أو الجنسي والعنف العاطفي والعنف الاقتصادي - وتأثير ذلك على صحة المرأة، والمخاطر المرتبطة بالعنف الجسدي أو الجنسي الذي يمارسه العشير، وتأثير ذلك على الأطفال، والجوانب المشتركة بين الأجيال لظاهرة عنف العشير. كما تناولت الدراسة العنف الممارس من جهات أخرى غير العشير وبحث ما إذا كانت القوانين القائمة توفر الحماية الكافية للضحايا الممكنين للعنف المنزلي. وتؤكد البيانات المجمعة والاستنتاجات التي خلصت إليها الدراسة انتشار ظاهرة العنف ضد المرأة في ولايات ميكرونيزيا الموحدة وتبين أن هذا العنف تمارسه جهات قريبة جداً من المرأة الضحية. وللأسف، غالباً ما تفضل المرأة الصمت إما لأنها غير قادرة على تخليص نفسها من المأزق أو لأنها تعتقد بكل بساطة أن العنف مسألة عادية. وتبرز الدراسة الحاجة الملحة إلى إدكاء الوعي والتثقيف في ما يتعلق بقضية العنف ضد المرأة والأدوار الجنسانية وتقتح استراتيجيات وتوصيات بشأن الكيفية التي يمكن بها النهوض بوضع النساء والأطفال.

١٩ - واستكملت ولايات ميكرونيزيا الموحدة تقريرها القطري المقدم بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وقدمته إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في حزيران/يونيه ٢٠١٥.

رابعاً - الإجراءات المتخذة متابعَةً للتوصيات المنبثقة عن الجولة الأولى للاستعراض الدوري الشامل

ألف - المجال الموضوعي: المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان

التوصيات ١ إلى ١٠

٢٠ - صدقت ولايات ميكرونيزيا الموحدة على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية في نيسان/أبريل ٢٠١٢. واستكملت الإجراءات الحكومية الوطنية المتعلقة بالتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق باشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة. وميكرونيزيا هي اليوم بصدد إيداع صكها المتعلق بالتصديق على البروتوكول. وتعمل ولايات ميكرونيزيا الموحدة على وضع خطط

محددة قبل التصديق على المعاهدات الرئيسية الأخرى لحقوق الإنسان، من قبيل العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ووقعت ولايات ميكرونيزيا الموحدة أيضاً على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام ٢٠١١، لكنها لم تصدق عليها بعد. وتجري حالياً مشاورات وحملات توعية على صعيد الولايات وعلى نطاق الاتحاد بشأن اتفاقية حقوق الأطفال ذوي الإعاقة، وذلك التماساً للدعم الشعبي من أجل التصديق عليها. وانضمت ولايات ميكرونيزيا الموحدة إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في آذار/مارس ٢٠١٢. وعملاً بأحكام الاتفاقية، أنشئت وحدة للاستخبارات المالية داخل الشرطة الوطنية وتعمل وزارة العدل حالياً على إنشاء موقع شبكي للمساعدة على تنفيذ هذا الإجراء.

التوصيتان ١١ و ١٢

٢١- في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، صدقت ولايات ميكرونيزيا الموحدة على بروتوكول منع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وقمعه والمعاقبة عليه، وهو البروتوكول المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (بروتوكول باليرمو) بغية توفير حماية فعالة لضحايا الاتجار بالبشر ومعاقبة الجناة. وصدر البروتوكول في شكل قانون في آذار/مارس ٢٠١٢. ونتيجة لذلك، أنشئت وحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية داخل وزارة العدل. ولكل ولاية من ولايات ميكرونيزيا الموحدة الأربع قوانينها الخاصة المتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر. ووفرت وزارة العدل، في آذار/مارس ٢٠١٢، تدريباً على نطاق البلد لموظفي الشرطة والسلامة العامة بخصوص القضايا المتصلة بالاتجار بالبشر.

التوصية ١٣

٢٢- تجري في الوقت الراهن مناقشات من أجل التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم وعلى اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكول عام ١٩٦٧ الملحق بها.

التوصية ١٤

٢٣- شاركت ولايات ميكرونيزيا الموحدة في وضع الاستراتيجية الإقليمية بشأن الإعاقة في منطقة المحيط الهادئ بغية تنفيذ المبادرات المتعلقة بحقوق الإنسان في المنطقة. ونظمت اجتماعات وحلقات عمل للتوعية باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعاونت مع المنظمات غير الحكومية لطرح الاتفاقية على المجلس التشريعي في عام ٢٠١٣. واشتركت ولايات ميكرونيزيا الموحدة مع منظمة الصحة العالمية في رعاية برنامج تدريب على خدمات إعادة التأهيل المجتمعية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. واستضافت ولايات ميكرونيزيا الموحدة أيضاً الاجتماع الوزاري لمنتدى بلدان المحيط الهادئ بشأن الإعاقة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وفي الفترة

من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه من هذا العام، أجرت الحكومة الوطنية لولايات ميكرونيزيا الموحدة والمنظمة الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة زيارات رسمية للتشاور بشأن السياسة الوطنية للإعاقة وللتعريف باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وذلك التماساً لدعم جميع الولايات الأربع من أجل التصديق على الاتفاقية من قبل أعضاء المجلس التشريعي خلال الدورة العادية المقبلة للمجلس. وتستضيف ولايات ميكرونيزيا الموحدة المؤتمر المشترك بين الوكالات الذي يعقد كل سنتين. ويشترك في تنظيم هذا المؤتمر مختلف الوكالات والشركاء الإنمائيين المعنيين بتقديم الدعم إلى الأشخاص ذوي الإعاقة وسائر فئات السكان المهمشين في ولايات ميكرونيزيا الموحدة.

التوصية ١٥

٢٤- تجري في الوقت الراهن مناقشة من أجل النظر في التماس العضوية في منظمة العمل الدولية، وذلك بغية تصديق ولايات ميكرونيزيا الموحدة على الاتفاقيات الرئيسية لمنظمة العمل الدولية.

التوصيات ١٦ إلى ٢٠

٢٥- تواصل ولايات ميكرونيزيا الموحدة العمل مع الحكومات المحلية في الولايات لسحب تحفظات ميكرونيزيا على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وقد طرأت بعض التغييرات الإيجابية منذ الإعلان عن تلك التحفظات، لكن ولايات ميكرونيزيا الموحدة لم تتخذ بعد أي قرار بسحبها.

باء- المجال المواضيعي: الإصلاحات التشريعية والإصلاحات الأخرى المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان المواضيعية

التوصية ٢١

٢٦- سنت ولايات ميكرونيزيا الموحدة قانوناً وطنياً لمكافحة الاتجار بالبشر، ولكل ولاية من الولايات الأربع قانونها الخاص بمكافحة الاتجار بالبشر. ومن المقرر أن تقوم الجهات المختصة في عام ٢٠١٥ باستعراض وتحديث كل من السياسة الوطنية للشباب والسياسة الوطنية للإعاقة. وفي عام ٢٠١٤، سنت ولاية كوسراي قانون حماية الأسرة، L.B.10-20، L.D.3، وأعلنت خلال هذه السنة مساندتها لانضمام ولايات ميكرونيزيا الموحدة إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال القرار L.R.11-26، ٢٠١٥. وأدخلت ولاية شوك تعديلات على قانونها المتعلق بالحد الأدنى لسن الرضا بممارسة الجنس لرفعه من ١٣ إلى ١٨ سنة (قانون ولاية شوك ١٢-١٤-١٨). وقامت ولاية بوهنباي بعرض مقترحها المتعلق بقانون حماية الأسرة من جديد على الهيئة التشريعية في الولاية، وأعربت ولاية ياب عن مساندتها لمصادقة ولايات ميكرونيزيا الموحدة على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال قرار الهيئة التشريعية لولاية ياب رقم ٩-١٣، ٢٠١٥.

٢٧- وكل المستشفيات والمصحات ومكاتب البريد في مختلف الولايات مهياًة على نحو يراعي احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة وخصوصياتهم.

٢٨- وتوجد في الولايات الأربع منظمات تعنى بالأشخاص ذوي الإعاقة. ثلاث منها حصلت على الاعتماد، والرابعة بصدد إتمام إجراءات التأسيس القانونية لتبدأ نشاطها في مرحلة لاحقة من هذه السنة.

٢٩- وتوجد في ولايات ميكرونيزيا الموحدة نقابة محامين أسست في عام ٢٠١٢ وينتسب إليها المحامون رجالاً ونساءً. ويحق للولايات الأربع أن تستفيد من التمثيل القانوني المجاني من خلال مكتب محامي الدفاع العام وشركة الخدمات القانونية الميكرونيزية ومحامي الدفاع على نطاق الولايات.

٢٢ التوصية

٣٠- لا تزال ولايات ميكرونيزيا الموحدة تنظر في التوصية المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل السابق بإجراء استعراض شامل للتشريعات القائمة ومواءمة القوانين والممارسات العرفية في جميع الولايات الأربع مع المعايير الدولية.

٢٣ التوصية

٣١- في عام ٢٠١٢، طُرح على الهيئة التشريعية مشروع قانون لتعديل دستور ولايات ميكرونيزيا الموحدة من أجل تخصيص مقاعد في الهيئة التشريعية للنساء. وقد رُفض مشروع القانون منذ القراءة الأولى.

٣٢- ويوجد في ولايات ميكرونيزيا الموحدة قانون ينظم إجازة الأمومة، هو القانون العام رقم ١٦-١٥، الذي ينص على إجازة مدفوعة الأجر لمدة تصل إلى ستة أسابيع.

٣٣- وأعدت ولايات ميكرونيزيا الموحدة في عام ٢٠١٣ الأطلس المتعلق بالمؤشرات الاجتماعية لإنصاف الطفل وأعلنت نتائج التقرير الأساسي المتعلق بحماية الطفل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. ويتضمن الأطلس استعراضاً عاماً مركزاً ومحدثاً للمؤشرات الاجتماعية ويحدد الثغرات وأوجه القصور القائمة في جميع المجالات التي تهم الأطفال. ويعكس التقرير الأساسي المتعلق بحماية الطفل التدابير المتخذة في ولايات ميكرونيزيا الموحدة من أجل حماية الطفل.

٣٤- وتقوم المجموعات النسائية في ولايات ميكرونيزيا الموحدة بتنفيذ برامج للتوعية بقضايا النساء والأطفال، وهذه المجموعات هي: مجلس نساء بوهنباي، ومجلس نساء شووك، ورابطة نساء ياب، ورابطة نساء كوسراي. والتقت المجموعات النسائية المذكورة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ خلال انعقاد المؤتمر النسائي الوطني وتقاسمت نتائج الاجتماعات الإقليمية من قبيل المؤتمر الثاني عشر لنساء منطقة المحيط الهادئ الذي ينعقد كل ثلاث سنوات، وناقشت قضايا تتعلق بالتقدم المحرز في مجال النهوض بوضع المرأة في ولايات ميكرونيزيا الموحدة ومدى استفادة النساء والأطفال

من خدمات الصحة والتعليم، والأدوار القيادية التي تضطلع بها النساء، والقضايا الناشئة والملحة المتعلقة بشباب ولايات ميكرونيزيا الموحدة، وقضايا أخرى تتعلق بالمناخ والطاقة والأمن الغذائي. ومن المقرر أن يُعقد المؤتمر النسائي القادم في عام ٢٠١٦ بولاية ياب.

التوصية ٢٤

٣٥- ما زالت ولايات ميكرونيزيا الموحدة تنظر في التوصية المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل السابق بالتصدي لجميع الممارسات العرفية التي لا تتفق مع التزامات ولايات ميكرونيزيا الموحدة بموجب القانون الدولي وذلك بهدف مواءمة قوانينها الوطنية المتعلقة بالنساء والأطفال مع التزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

التوصية ٣٠

٣٦- سعياً إلى تعزيز التشريعات المتعلقة بالزواج بما يتفق مع اتفاقية مكافحة جميع أشكال التمييز ضد المرأة، اتخذت الحكومات المحلية في ولايات ميكرونيزيا الموحدة الإجراءات التالية: فولاية كوسراي سنت قانون الأسرة (L.D.3، LB 10-20، ٢٠١٤)؛ ورفعت ولاية شوك سن الرضا بممارسة الجنس من ١٣ إلى ١٨ سنة (القانون رقم ١٢-١٤-١٨، ٢٠١٤)؛ وأنشئت في ولاية بوهنباي وحدة لمكافحة العنف المنزلي داخل إدارة السلامة العامة التابعة للولاية.

التوصيتان ٤٦ و ٤٧

٣٧- قدمت ولايات ميكرونيزيا الموحدة تقريرها الموحد الجامع لتقريرها الأولي وتقريرها الدوريين الثاني والثالث إلى اللجنة المعنية بمكافحة التمييز ضد المرأة في حزيران/يونيه ٢٠١٥. وضمت الفرقة العاملة المعنية بالاستعراض الدوري الشامل، التي أنشئت بموجب أمر رئاسي مؤرخ ١٩ أيار/مايو ٢٠١٥، ممثلين عن وزارات الصحة والشؤون الاجتماعية، والشؤون الخارجية، والعدل، والموارد والتنمية، إلى جانب ممثلين عن منظمات غير حكومية. وتعكف الفرقة العاملة في الوقت الراهن على التخطيط لإعداد تقرير ولايات ميكرونيزيا الموحدة بموجب اتفاقية حقوق الطفل. وأرسلت الفرقة العاملة خطابات تلتمس فيها المساعدة التقنية من شركاء إقليميين من قبيل منتدى جزر المحيط الهادئ والفريق الإقليمي المعني بموارد حقوق الإنسان التابع لأمانة جماعة المحيط الهادئ.

التوصية ٥٥

٣٨- ما فتئت ولايات ميكرونيزيا الموحدة تنفذ تدابير في إطار جهودها المتواصلة من أجل القضاء على التمييز وعلى جميع أشكال العنف ضد النساء والأطفال. ومن بين هذه الجهود، استكمال استعراض حصيلة الإنجازات المتحققة في مجال المساواة بين الجنسين في عام ٢٠١٢ وإنجاز دراسة تتعلق بصحة الأسرة وسلامتها في عام ٢٠١٤، وهما إجراءان أُتخذتا تلبية للحاجة إلى منع ومكافحة ما يتعرض له النساء والأطفال من إساءة معاملة واعتداء وعنف جنسيين. وتوجد

في الولايات الأربع مراكز متعددة الأغراض تقدم الخدمات للنساء والأطفال في مجتمعاتهم المحلية ويمكن أن تتحول بسرعة إلى أماكن لاحتضان الأنشطة النسائية وإيواء النساء وإلى مؤسسات لتقديم الرعاية النهارية للأطفال. وتوجد في ولاية ياب مراكز إيواء سرية لا تعلم حكومة الولاية بوجودها، وهي مراكز تقدم خدمات الرعاية للأمهات والأطفال ضحايا العنف المنزلي. وقد وضعت ولايات ميكرونيزيا الموحدة سياسة وطنية لمكافحة التحرش الجنسي في مكان العمل.

جيم- المجال المواضيعي: مؤسسات حقوق الإنسان

التوصيات ٣٩ إلى ٤١

٣٩- لا تزال ولايات ميكرونيزيا الموحدة تعمل على تعزيز الآليات الحكومية القائمة من قبيل مكتب النهوض بالمرأة وحقوق الإنسان التابع لوزارة الصحة والشؤون الاجتماعية الذي ينسق الأنشطة والالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان. ولا تزال ولايات ميكرونيزيا الموحدة بصدد إتمام الإجراءات المتعلقة بطلب إجراء بعثة استطلاعية تقوم بها المنظمات الإقليمية من قبيل أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ والفريق الإقليمي المعني بموارد حقوق الإنسان التابع لأمانة جماعة المحيط الهادئ.

دال- المجال المواضيعي: التثقيف والتوعية في مجال حقوق الإنسان/الصحة

التوصية ٤٣

٤٠- طُرح على المجلس التشريعي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ مشروع قانون لإنشاء مكتب يُعنى بالشؤون الجنسانية داخل الفرع التنفيذي للحكومة الوطنية (CB 18-118). والمؤتمر النسائي الوطني هو محفل تلتقي فيه نساء من الجانبين الحكومي وغير الحكومي لمناقشة قضايا تتعلق بالصحة والتعليم والضمان الاجتماعي والزراعة وتطوير الأعمال وتغيير المناخ والحياة الأسرية، في جملة قضايا عديدة أخرى. ويُتيح المؤتمر أيضاً فرصة للرقص وتبادل المعارف المتعلقة بإنتاج الصناعات الحرفية. وفي عام ٢٠١٠ استضافت ولاية كوسراي المؤتمر النسائي الوطني لولايات ميكرونيزيا الموحدة، الذي احتضنته ولاية شوك في عام ٢٠١٢، ثم ولاية بوهنباي في السنة الأخيرة ٢٠١٤.

٤١- ومنتدى التشاور المشترك بين الوكالات في ولايات ميكرونيزيا الموحدة هو مؤتمر يُعنى بالإعاقة استضافته ولاية بوهنباي في عام ٢٠١٣. وقد أتاح المؤتمر فرصة لعرض اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والسياسة الوطنية في مجال الإعاقة بحضور مختلف الجهات صاحبة المصلحة، بمن في ذلك مقدمي الخدمات من الولايات الأربع.

٤٢- وتحتفل الولايات الأربع جميعاً بالشامن من آذار/مارس، اليوم العالمي للمرأة. وتشمل الأنشطة المضطلع بها برامج توعية تتعلق باختبار فيروس نقص المناعة البشرية والأمراض غير المعدية، وتتضمن عروضاً عن الفنون والصناعات الحرفية المحلية.

- ٤٣- وتحتفل الولايات الأربع أيضاً بجملة الـ ١٦ يوماً للعمل من أجل إنهاء العنف ضد المرأة وذلك بقيادة المجموعات النسائية التي تنشط في مختلف الولايات. وتتضمن الأنشطة الاحتفال بيوم الشريط الأبيض واليوم العالمي للإعاقة واليوم العالمي لمكافحة الإيدز.
- ٤٤- وأسبوع صحة المرأة هو حدث يمتد على كامل الأسبوع وتُنظَّم في إطاره حملات للتثقيف بشأن القضايا الصحية من قبيل سرطان الثدي وسرطان عنق الرحم وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض غير المعدية. وتُجرى أيضاً بالمجان اختبارات لكشف سرطان الرحم وكشوف لقياس ضغط الدم.
- ٤٥- وبرنامج الإجماع الطبي هو برنامج يجري تنفيذه في ولاية ياب ويهدف إلى توفير الرعاية لنساء الجزر المجاورة خلال تجربة الحمل الأولى. وتتلقى النساء من حكومة ولاية ياب أجراً للمساعدة على تلبية احتياجاتهن خلال إقامتهن في الجزيرة الرئيسية.
- ٤٦- وتحتفل الولايات الأربع جميعاً بيوم الشباب العالمي في ١٢ آب/أغسطس من كل سنة. وتُركِّز الأنشطة عادةً على تنمية الشباب في مختلف أرجاء الوطن. وتوجد في الولايات الأربع مجموعات شبابية ومجلس عام يراقب برامج تلك المجموعات وأنشطتها.

التوصية ٤٥

- ٤٧- لم تتخذ ولايات ميكرونيزيا الموحدة بعد إجراءات تكفل تضمين برامجها الوطنية للتعليم تثقيفاً وتدريباً في مجال حقوق الإنسان.

التوصية ٥٣

- ٤٨- يشتمل المنهاج الدراسي الوطني في ولايات ميكرونيزيا الموحدة على دروس في علوم الحياة والعلوم البيئية والبيولوجيا تشجّع على دراسة دورة الحياة البشرية والإنجاب. وتُنقاش في إطار الدراسات الاجتماعية في ميكرونيزيا قضايا حقوق الإنسان، من قبيل الأدوار المنوطة بالنساء، التي تعد ضمن المواضيع التي تناوّلها النقاشات المدرسية.

التوصية ٥٧

- ٤٩- استضافت ولايات ميكرونيزيا الموحدة دورة تدريبية لأكاديمية الشرطة في عام ٢٠١٣. وتحتضن ولاية شوك دورة تدريبية في المجال القانوني لموظفي إنفاذ القانون يُدعى للمشاركة فيها أفراد من الولايات الثلاث الأخرى. وأقيمت في سجن ولاية كوسراي، الذي شُيّد حديثاً، أجنحة منفصلة مخصصة للرجال والنساء والأشخاص من ذوي الإعاقة الذهنية.

التوصيتان ٦٧-٦٨

- ٥٠- يعترف دستور ولايات ميكرونيزيا الموحدة بحق كل فرد في الرعاية الصحية والتعليم الشامل للجميع. وينص قانون ولايات ميكرونيزيا الموحدة، في الباب ٤٠ المتعلق بالتعليم الإلزامي، على وجوب تسجيل جميع الأطفال في المدرسة.

- ٥١- ولكل الولايات الأربع برامجها التعليمية الخاصة بالطلاب من ذوي الإعاقة.
- ٥٢- وينص القانون في ولايتي ياب وكوسراي على التعليم الإلزامي للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ سنوات و ١٤ سنة، كما ينص على وجوب تطعيم جميع الأطفال وتسجيلهم في سجلات الحالة المدنية.
- ٥٣- ورفعت وزارة التعليم في ولاية شوك المعايير المتعلقة بالمؤهلات العلمية لجميع المدرسين، حيث يجب على كل مدرس أن يكون حائزاً لشهادة الزمالة في الآداب أو في اختصاصات أخرى. ويعاد تصنيف المدرسين الذين لا يستوفون تلك المعايير أو يُعاد الإعلان عن وظائفهم لجذب المدرسين الأكفاء.
- ٥٤- وتُنظَّم الولايات الأربع جميعاً مسابقات عدو ودية تُشجِّع أنماط الحياة الصحية من خلال ممارسة الرياضة.
- ٥٥- ويتبع مستشفى ولاية بوهنباي سياسة ملائمة للرضع تُشجِّع الرضاعة الطبيعية الخالصة لجميع الرضع.
- ٥٦- وتُنفَّذ مجالس الصحة في جميع الولايات الأربع ببرامج للتثقيف والتوعية بشأن أنشطة النهوض بالصحة، من قبيل أنماط العيش الصحية والخيارات المسؤولة.
- ٥٧- وتعزز ولاية ياب تعديل قانونها لرفع سن الرضا بممارسة الجنس من ١٣ إلى ١٨ سنة. وتشمل برامج التوعية بالصحة الإنجابية في المجتمعات المحلية توزيع وسائل تنظيم النسل والمواد التثقيفية المتعلقة بتنظيم الأسرة بالمجان في صفوف الشباب. وتُقدِّم خدمات مماثلة أيضاً في المراكز الصحية المجتمعية التي تقع داخل ولاية ياب.
- ٥٨- ويُوفَّر البرنامج الوطني للشباب التمويل اللازم لبرنامج الامتناع عن ممارسة الجنس في ولايتي بوهنباي وكوسراي الذي يتناول قضيتي الامتناع عن ممارسة الجنس والعلاقات الجنسية المأمونة؛ ويُوفَّر التمويل أيضاً لبرنامج التثقيف في مجال المسؤولية الشخصية الذي يجري تنفيذه في الولايات الأربع ويُشجِّع على تضمين المناهج الدراسية تثقيفاً في مجال الخيارات الصحية التي تساعد في تجنب الشباب القرارات الخطيرة والمحفوفة بالمخاطر.
- ٥٩- وتوجد في ولاية بوهنباي مجموعات شبابية متعددة - من قبيل مجموعة الشباب من أجل التغيير ومجموعة وسائط الإعلام الشبابية - تسعى إلى تحسين أوضاع الشباب وتُشجِّعهم على رواية تجاربهم وإثارة القضايا التي تهمهم من خلال استخدام وسائط الإعلام.
- ٦٠- ومن المقرر أن يجري في إطار البرنامج الوطني للشباب تنقيح السياسة الوطنية للشباب في ولايات ميكرونيزيا الموحدة وتحديثها بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

التوصية ٧٠

٦١- تشارك وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية في ولايات ميكرونيزيا الموحدة في شبكة المعلومات المتعلقة بمنع التعرض للإصابة (EpiNet)، وهي شبكة لمراقبة الأمراض الخطيرة والفيروسات وغيرها من المخاطر الصحية. وأعلنت الحكومة الوطنية في ولايات ميكرونيزيا الموحدة منع التدخين داخل مباني الحكومة الوطنية وفي الهياكل والمرافق التابعة لها وعلى بعد مسافة ١٠٠ قدم منها. وهُيئت أماكن مخصصة للتدخين. وتنفذ إدارات الصحة في جميع الولايات الأربع برامج شاملة لمكافحة السرطان وبرامج للتطعيم. ويوجد قانون يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية على صعيد ولايات ميكرونيزيا الموحدة وفي ولاية بوهنباي.

٦٢- وتنفذ ولاية ياب برنامجاً للإجلاء الطبي تُنقل فيه المرأة خلال تجربة الحمل الأولى من الجزر المجاورة إلى الجزيرة الرئيسية لإجراء فحوص طبية وتلقي خدمات صحية أخرى. وإضافة إلى ذلك تتلقى المرأة خلال تجربة الحمل الأولى أجراً في شكل مساعدة على تلبية احتياجاتها. وتُوفّر في إطار أسبوع صحة المرأة في ولاية ياب عيادات صحية مجانية لجميع النساء.

هاء- المجال المواضيعي: الاتجار بالأشخاص

التوصية ٢٩

٦٣- سنت ولايات ميكرونيزيا الموحدة القانون العام رقم ١٧-٣٨ الذي يستحدث فصلاً فرعياً ثانياً جديداً تحت الفصل ٦ من قانون ولايات ميكرونيزيا الموحدة يُعرّف الجرائم المتعلقة بالاتجار بالبشر والجرائم ذات الصلة، ويُحدد العقوبات المناسبة التي تنطبق في حال انتهاك القانون وفي حالات أخرى.

٦٤- وفي عام ٢٠١٤، أُعلن يوم ٢٢ كانون الثاني/يناير يوماً وطنياً لمكافحة الاتجار بالبشر في ولايات ميكرونيزيا الموحدة. ومن المقرر أن تضطلع الولايات الأربع خلال هذه المناسبة بأنشطة في مجال التوعية بقضية الاتجار.

التوصية ٦٣

٦٥- سنت ولايات ميكرونيزيا الموحدة قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص في عام ٢٠١٢. ولكل ولاية من الولايات الأربع قانونها الخاص المتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر: قانون ولاية كوسراي لمكافحة الاتجار بالبشر لعام ٢٠١٣، وقانون ولاية ياب لمكافحة الاتجار بالبشر لعام ٢٠١٣، وقانون ولاية بوهنباي لمكافحة الاتجار بالبشر لعام ٢٠١٢، وقانون ولاية شوك لمكافحة الاتجار بالبشر لعام ٢٠١٢.

واو- المجال المواضيعي: التنمية الاجتماعية والاقتصادية

التوصية ٤٤

٦٦- تحتضن ولايات ميكرونيزيا الموحدة مؤتمراً سنوياً يجتمع فيه القادة على المستوى الوطني وعلى نطاق الولايات لمناقشة الأولويات الوطنية المتعلقة بالخطة الإنمائية الاستراتيجية الوطنية والأهداف الإنمائية للألفية. وينعقد مؤتمر القمة الميكرونيزي للرؤساء التنفيذيين مرة كل سنة لمناقشة القضايا المطروحة على الصعيد دون الإقليمي في مجالات مثل التجارة والنقل وتغير المناخ والصحة. ويجمع مؤتمر القمة الرئاسي الميكرونيزي رؤساء بالاو وجزر مارشال وولايات ميكرونيزيا الموحدة مرة كل سنة لمناقشة الالتزامات والأولويات الوطنية.

التوصية ٦٩

٦٧- تنفذ الولايات الأربع أنشطة وبرامج لتنمية اقتصاداتها حسب الأوضاع السائدة على الصعيد الوطني، وللمحد من الفقر وتحقيق الاستقلال الذاتي للمرأة. وتنفذ وزارة الصحة في ولاية كوسراي برنامجاً يساعد المرضى من ذوي الاحتياجات الخاصة على كسب الأموال من خلال العمل المكتبي. وثمة أيضاً برنامج خاص بالنساء في قطاع الزراعة في ولاية كوسراي، تُوزع في إطاره الشتلات والسيقان لزراعتها في الحدائق. وخلال موسم الحصاد، تنتقل النساء إلى المدينة لبيع محاصيلهن هناك. ويجري في كل من ولايتي بوهنباي وكوسراي تنفيذ برنامج إنمائي يدفع في إطاره للطلاب المتسربين من المدارس أجر للمشاركة في برنامج للتدريب في طائفة واسعة من المجالات المهنية. ويقام في بوهنباي يوم سوق مرة كل شهرين تنتقل فيه النساء من القرى إلى المدينة لبيع إنتاجهن من المحاصيل والصناعات الحرفية المحلية. وفي ولاية ياب، شُرع في تنفيذ مبادرة لإعادة الرسكلة توفر مصدر دخل للنساء.

زاي- المجال المواضيعي: الإجراءات الخاصة لحقوق الإنسان

التوصيتان ٤٨ و ٤٩

٦٨- تجري في الوقت الحالي مناقشة من أجل إصدار ولايات ميكرونيزيا الموحدة دعوة دائمة توجه إلى الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان.

حاء- المجال المواضيعي: القضايا الجنسانية وعدم المساواة

التوصية ٤٢

٦٩- أنشأت ولايات ميكرونيزيا الموحدة مكتباً يعنى بالقضايا الجنسانية على مستوى الحكومة الوطنية لديه جهات تنسيق في كل من بوهنباي وياب، وذلك من أجل تنفيذ خطة العمل الوطنية لتعزيز المساواة بين الجنسين والاستراتيجيات الرامية إلى التصدي للعنف القائم على أساس نوع الجنس.

٧٠- وفي حزيران/يونيه ٢٠١٥، نُظمت في ولاية بوهنباي حلقة عمل بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني وذلك من أجل صياغة السياسة الجنسانية الوطنية. وكان الهدف من الحلقة هو تعزيز قدرات جهات التنسيق المعنية بالقضايا الجنسانية في كل ولاية وعلى صعيد الحكومة الوطنية ومنظمات المجتمع المدني في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وسعى المشاركون في حلقة العمل أيضاً إلى تحديد نهج فعال لوضع سياسة وطنية وصياغة خطط عمل خاصة بالولايات من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين. ومن الأهداف المرسومة في السياسة الجنسانية الوطنية، التصدي للعنف القائم على أساس نوع الجنس.

التوصية ٥٠

٧١- في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، طُرح على المجلس التشريعي في ولايات ميكرونيزيا الموحدة مشروع قانون - C.B. No. 18-132 - يقترح إدخال تعديلات على دستور ولايات ميكرونيزيا الموحدة من أجل ضمان تمثيل النساء في المجلس التشريعي عن طريق استحداث مقاعد إضافية في المجلس التشريعي تخصص للنساء ولأغراض أخرى.

٧٢- وما فتئت ولايات ميكرونيزيا الموحدة تشجع مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار. فبحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، كان الفرع التنفيذي في ولايات ميكرونيزيا الموحدة قد أعلن للمرة الأولى تعيين امرأة عضواً في المجلس الوزاري، وامرأة قاضية في المحكمة العليا، وامرأة ممثلة دائمة لولايات ميكرونيزيا الموحدة لدى الأمم المتحدة، وهي تعيينات أقرتها جميعاً الهيئة التشريعية في ولايات ميكرونيزيا الموحدة. وعلى صعيد الولايات، تعد الهيئة التشريعية في ولاية بوهنباي امرأتين بين أعضائها، وتعد المحكمة العليا للولاية قاضية بين قضاةها.

التوصية ٥١

٧٣- يعد استكمال الدراسة المتعلقة بالصحة والسلامة الأسرية في عام ٢٠١٤ واحداً من بين الأنشطة الرئيسية التي اضطلعت بها ولايات ميكرونيزيا الموحدة لمكافحة العنف ضد المرأة.

٧٤- وسنت حكومة ولاية كوسراي قانونها المتعلق بحماية الأسرة في عام ٢٠١٣ في حين لا تزال الهيئة التشريعية في ولاية بوهنباي بصدد النظر في مشروع قانون يتعلق بمكافحة العنف الأسري.

٧٥- وتوجد في ولايات ميكرونيزيا الموحدة شبكة خاصة بسيدات الأعمال تنشط داخلها صاحبات الأعمال التجارية الخاصة.

٧٦- وتمثل سنة ٢٠١٢ سنة مهمة بالنسبة إلى نساء ولايات ميكرونيزيا الموحدة، حيث سجلت زيادة في عدد النساء في مناصب قيادية بارزة. فقد أُكِّد تعيين أربع نساء بين أعضاء المجلس الوزاري، وتُصِّب أول امرأة قاضية مساعدة لدى المحكمة العليا، وأُكِّد تعيين أول سفيرة في أحد أعلى المناصب الدبلوماسية بصفقتها الممثلة الدائمة لولايات ميكرونيزيا الموحدة لدى الأمم المتحدة.

التوصية ٥٢

٧٧- اتخذت ولايات ميكرونيزيا الموحدة خطوات لتناول هذه التوصية، من بينها المشاركة في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في عام ٢٠١٠ ثم في عام ٢٠١٤، وذلك حرصاً منها على فهم القضايا المتصلة بالتمييز القائم على أساس الميل الجنسي أو نوع الجنس.

التوصية ٥٤

٧٨- كررت ولايات ميكرونيزيا الموحدة تأكيد التزامها بالنهوض بالمساواة بين الجنسين من خلال إعلان قادة ولايات ميكرونيزيا الموحدة بشأن تحقيق المساواة بين الجنسين الذي اعتمد في راروتونغا في عام ٢٠١٢، وكذلك منهاج عمل منطقة المحيط الهادئ المتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥.

٧٩- وقد نظمت ولايات ميكرونيزيا الموحدة في حزيران/يونيه ٢٠١٥ تدريباً لصالح جهات التنسيق المعنية بالقضايا الجنسانية في المنظمات الحكومية وغير الحكومية في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني بغية تعزيز قدرتها على الاضطلاع بالأدوار المنوطة بها وتحديد نهج فعال لوضع سياسة جنسانية وطنية عن طريق تحقيق التكامل بين خطط العمل التي يجري تنفيذها على صعيد الولايات من أجل المساواة بين الجنسين.

٨٠- وفي عام ٢٠١٢، استكملت ولايات ميكرونيزيا الموحدة، بالتعاون مع جماعة المحيط الهادئ، تقريراً شاملاً يتعلق باستعراض حصيلة الإنجازات المتحققة في مجال المساواة بين الجنسين. ويهدف التقييم إلى تحديد القدرات المتاحة على صعيد الحكومات الوطنية في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني بشكل فعال وتحديد مجالات التدخل الممكنة من خلال اتخاذ إجراءات استراتيجية لتعزيز هذه القدرات.

التوصية ٥٩

٨١- توجد في الولايات الأربع مراكز متعددة الأغراض مخصصة للنساء والأطفال في المجتمعات المحلية يمكن أن تتحول بسهولة إلى أماكن لإيواء النساء والقيام بالأنشطة النسائية وإلى مؤسسات لتقديم الرعاية النهارية للأطفال.

طاء- المجال المواضيعي: حماية الطفل

التوصيات ٣١ إلى ٣٨

٨٢- يُلزم قانون الأسرة والقصر في ولاية كوسراي - المادة ١٦-١٢٠٢ من الباب ١٦ من قانون ولاية كوسراي - مقدمي الرعاية الصحية والمدرسين أو أي شخص آخر بإبلاغ مكتب المدعي العام في كوسراي في حال وجود أي قرينة تدعو إلى الاعتقاد بأن طفلاً قد تعرض للاعتداء.

- ٨٣- وتكفل محاكم ولايات ميكرونيزيا الموحدة مشاركة والدي/أوصياء الجانحين الأحداث في إجراءات المحاكمة، إن هم رغبوا في ذلك، كما تكفل التمثيل القانوني للأحداث.
- ٨٤- وتوجد في ولايات ميكرونيزيا الموحدة تشريعات تتناول الجرائم الجنسية التي ترتكب بحق الأطفال، وذلك في إطار الأحكام العامة للقوانين الجنائية المتصلة بالجرائم الجنسية.
- ٨٥- ويعالج القانون العام لولايات ميكرونيزيا الموحدة ١٧-٣٨ بوجه خاص مسألة حماية الأطفال من الاتجار بالبشر. وقد رفعت ولاية شوك سن الرضا بممارسة الجنس من ١٣ إلى ١٨ سنة.

التوصية ٥٦

- ٨٦- أطلقت ولايات ميكرونيزيا الموحدة التقرير الأساسي لحماية الطفل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ وأدرج بالتقرير الأساسي الأطلس الخاص بالمؤشرات الاجتماعية لإنصاف الطفل الذي وضع في عام ٢٠١٣. ويتضمن التقرير الأساسي لحماية الطفل تحليلاً للأطر القانونية وهياكل الخدمات الاجتماعية الرسمية ومختلف البيئات التي توفرها المجتمعات المحلية والأسر؛ ويستعرض مدى فعالية الإجراءات المتخذة من مختلف الجهات المختصة في مجال تعزيز حماية الأطفال.
- ٨٧- وفي عام ٢٠١٢، استكملت ولايات ميكرونيزيا الموحدة، بالتعاون مع أمانة جماعة المحيط الهادئ، تقريراً شاملاً يتعلق باستعراض حصيلة الإنجازات المتحققة في مجال المساواة بين الجنسين. وكان الهدف من هذا التقرير هو تحديد مدى قدرة الحكومات الوطنية على تعميم مراعاة المنظور الجنساني بشكل فعال وتحديد مجالات التدخل الممكنة لاتخاذ إجراءات استراتيجية من أجل تعزيز هذه القدرات.

التوصية ٦٤

- ٨٨- أُنجزت ولايات ميكرونيزيا الموحدة في عام ٢٠١٤ دراسة تتعلق بالصحة والسلام الأسرية. وتناولت الدراسة مختلف جوانب حياة المرأة، بما في ذلك تحليل المعلومات المتعلقة بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والصحة والأسرة والعلاقات. وسنت حكومة ولاية كوسراي قانون حماية الأسرة في عام ٢٠١٣. ورفعت حكومة ولاية شوك سن الرضا بممارسة الجنس من ١٣ إلى ١٨ سنة.
- ٨٩- واستكملت ولايات ميكرونيزيا الموحدة التقرير القطري بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وقدمته إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في حزيران/يونيه ٢٠١٥.

التوصية ٦٥

- ٩٠- توجد في الولايات الأربع مراكز توفر الخدمات للنساء والأطفال في مجتمعاتهم المحلية ويمكن أن تتحول بسهولة إلى أماكن لإيواء النساء والقيام بالأنشطة النسائية وإلى مؤسسات لتقديم الرعاية النهارية للأطفال.

التوصية ٦٦

٩١- ينص قانون ولايات ميكرونيزيا الموحدة، في الباب ٤١، الفصل ٥، على أن حكومة ولايات ميكرونيزيا الموحدة مسؤولة عن توفير الرعاية والحماية للأطفال الذين يفصلون عن أسرهم بسبب تعرضهم للاعتداء.

ياء- المجال المواضيعي: البيئة وتغير المناخ

التوصية ٧٣

٩٢- صدقت ولايات ميكرونيزيا الموحدة على تعديل الدوحة لبروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

٩٣- وتوجد في الولايات الأربع وعلى نطاق الحكومة الوطنية مراكز لعمليات الطوارئ تُستخدم نقاطاً مركزية للاجتماع والاتصال في حالات الطوارئ البيئية. وفي آذار/مارس ٢٠١٣، استكملت ولايات ميكرونيزيا الموحدة برنامجاً لإدخال تحسينات على أنظمة الإنذار المبكر فيها.

٩٤- ووضع الصندوق الاستئماني لحفظ البيئة في ميكرونيزيا مجموعة أدوات من أجل التكيف مع تغير المناخ، وتقدم هيئة حفظ الطبيعة منهجية موحدة للحد من سرعة التأثير بتغير المناخ والتكيف معه وتتيح المشاركة في أنشطة التقييم والبحث والتخطيط. وقد أنشئت فرقة عاملة تابعة لمكتب الرئيس من أجل إدارة الكوارث في ولايات ميكرونيزيا الموحدة.

٩٥- ويوجد في ولايات ميكرونيزيا الموحدة قانون يتعلق بتغير المناخ، هو القانون العام رقم ١٨-٣٥ الذي صدر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

٩٦- وقد تلقت ولايات ميكرونيزيا الموحدة التمويل من المنظمة الدولية للهجرة لمساعدتها على التصدي لتغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث واتخاذ إجراءات للتخفيف من أثر تغير المناخ وتضمين المناهج الدراسية تثقيفاً في مجال تغير المناخ.

٩٧- وضمنت ولايات كوسراي في عام ٢٠١٣ مناهجها الدراسية تثقيفاً في مجال تغير المناخ.

٩٨- وأعلنت ولاية ياب، في إطار مبادراتها المتعلقة بإعادة الرسكلة، حظراً تاماً على استخدام الأكياس البلاستيكية.

٩٩- ومؤتمر قمة رؤساء ميكرونيزيا السنوي هو محفل يلتقي فيه رؤساء بالاو وجزر مارشال وولايات ميكرونيزيا الموحدة لمناقشة القضايا الملحة ذات الاهتمام المشترك، من قبيل تغير المناخ. وقد جاء في الإعلان الصادر عن اجتماع مؤتمر القمة المعقود في تموز/يوليه ٢٠١٥ ما يلي: "يناشد الرؤساء جميع دول العالم اتخاذ ما يلزم من إجراءات لإبقاء معدلات الاحترار العالمي دون ١,٥ درجات على النحو الذي دعا إليه تحالف الدول الجزرية الصغيرة والبلدان الضعيفة الأخرى".

١٠٠- ويبحث مؤتمر القيادات الوطنية وفي الولايات الأولويات المطروحة داخل ولايات ميكرونيزيا الموحدة، بما في ذلك تغير المناخ والزراعة والاقتصاد والسياحة ضمن قضايا عديدة أخرى.

كاف- المجال المواضيعي: العنف ضد المرأة

التوصيات ٢٥ إلى ٢٨

- ١٠١- لتنفيذ التشريعات المتعلقة بحقوق المرأة تنفيذاً كاملاً وفرض حظر صريح على العنف الزوجي، سنت ولاية كوسراي قانون حماية الأسرة، LB 10-20, L.D.3، ٢٠١٤؛ ورفعت ولاية شوك سن الرضا بممارسة الجنس من ١٣ إلى ١٨ سنة بموجب القانون CSL12-14-18، ٢٠١٤؛ وأنشأت ولاية بوهنباي وحدة لمكافحة العنف المنزلي داخل إدارة السلامة العامة. وتتبع ولايات بوهنباي وياب وكوسراي سياسة عدم إسقاط الحق التي تمنح الولايات سلطة حصرية لرفع شكاوى ضد المسؤولين المزعومين عن حالات العنف المنزلي. ويجري في الوقت الراهن النظر في مشروع قانون يتعلق بسلامة الأسرة داخل الهيئة التشريعية في ولاية بوهنباي. وقد نظمت حكومة ولاية بوهنباي، بالشراكة مع أمانة المحيط الهادئ، حلقة عمل بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الولاية من أجل وضع سياسة عامة خاصة بالولاية.
- ١٠٢- واعتمدت الهيئة التشريعية في ولاية كوسراي قراراً يتعلق بتنفيذ قانون حماية الأسرة في كوسراي.

التوصية ٥٨

- ١٠٣- تحتفل الولايات الأربع جميعاً بيوم المرأة العالمي. وتشمل الاحتفالات أنشطة في مجال التوعية بقضايا العنف المنزلي. وتقام على نطاق الولايات الأربع أنشطة لتوعية الجمهور تشمل تنظيم مسيرة راجلة لجمع الأموال من أجل مكافحة العنف المنزلي، ويوم سوق في ولاية بوهنباي.

التوصيات ٦٠ إلى ٦٢

- ١٠٤- تقدم الحكومة دعماً للمؤتمر النسائي لولايات ميكرونيزيا الموحدة الذي يعقد مرة كل سنتين.
- ١٠٥- وأجريت في ولايات ميكرونيزيا الموحدة دراسة عن الصحة والسلامة الأسرية بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان وذلك في إطار الجهود الإقليمية الهادفة إلى جمع بيانات عن مدى انتشار ظاهرة العنف ضد المرأة. وتتيح البيانات المجمعة وكذلك التوصيات التي ترفق بها خارطة طريق لضمان حماية الطفل ومكافحة العنف ضد المرأة.

لام- المجال المواضيعي: التعاون الدولي

التوصية ٧٠

- ١٠٦- ما فتئت ولايات ميكرونيزيا الموحدة تلتزم المساعدة التقنية من منظمات دولية من قبيل منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ التابعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والمنظمة الدولية للهجرة، وذلك من أجل الترويج لالتزامات حقوق الإنسان في ولايات ميكرونيزيا الموحدة وتعزيزها.

التوصية ٧١

١٠٧- تعمل ولايات ميكرونيزيا الموحدة بالتعاون الوثيق مع منظمات إقليمية ودولية من قبيل أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ والفريق الإقليمي المعني بموارد حقوق الإنسان التابع لأمانة جماعة المحيط الهادئ ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة الدولية للهجرة من أجل تنفيذ الالتزامات الدولية الرئيسية التي قطعتها ولايات ميكرونيزيا الموحدة في مجال حقوق الإنسان.

التوصية ٧٢

١٠٨- تعمل ولايات ميكرونيزيا الموحدة بالتعاون الوثيق مع المكتب المشترك لتمثيل الأمم المتحدة في البلد من أجل التماس المزيد من المساعدة من هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وأمانة منتدى جزر المحيط الهادئ والفريق الإقليمي المعني بموارد حقوق الإنسان التابع لأمانة جماعة المحيط الهادئ، ومع منظمات غير حكومية تنشط في ولايات ميكرونيزيا الموحدة من أجل التصدي للشواغل التي أثّرت في سياق الاستعراض الدوري الشامل الأول لولايات ميكرونيزيا الموحدة.

خامساً- الإنجازات والممارسات الفضلى والتحديات والقيود

١٠٩- تتضمن الإنجازات التي تحققت في مجال النهوض بحقوق الإنسان في ولايات ميكرونيزيا الموحدة منذ عام ٢٠١٠ ما يلي:

- (أ) قدمت ولايات ميكرونيزيا الموحدة تقريرها القطري بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في حزيران/يونيه ٢٠١٥؛
- (ب) أنجزت ولايات ميكرونيزيا الموحدة الدراسة المتعلقة بالصحة والسلامة الأسرية في عام ٢٠١٤؛
- (ج) أطلقت ولايات ميكرونيزيا الموحدة التقرير الأساسي المتعلق بحماية الطفل في عام ٢٠١٤؛
- (د) سنت ولاية شوك قانونها المتعلق بسن الرضا في عام ٢٠١٣؛
- (هـ) أقرت ولايات ميكرونيزيا الموحدة في عام ٢٠١٣ سياستها الوطنية المتكاملة المتعلقة بإدارة مخاطر الكوارث والتصدي لتغير المناخ؛
- (و) سنت ولايات ميكرونيزيا الموحدة قانونها المتعلق بمكافحة الاتجار بالأشخاص في عام ٢٠١٢؛
- (ز) وقعت ولايات ميكرونيزيا الموحدة اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام ٢٠١١.

١١٠- وتتضمن التحديات الماثلة أمام جهود النهوض بحقوق الإنسان ما يلي:

- (أ) قيود مالية؛
- (ب) تغير المناخ وما يتصل بذلك من كوارث؛
- (ج) نقص الموارد البشرية؛
- (د) قيود تتعلق بالهياكل الأساسية؛
- (هـ) تشتت الأقاليم التي تتكون منها ولايات ميكرونيزيا الموحدة من الناحية الجغرافية.

سادساً- الأولويات الوطنية الرئيسية والمبادرات المقررة في السنوات القليلة القادمة

١١١- حددت ولايات ميكرونيزيا الموحدة المبادرتين التاليتين ضمن أولوياتها الوطنية:

- (أ) وضع سياسة جنسانية وطنية لولايات ميكرونيزيا الموحدة؛
- (ب) صياغة وتقديم التقرير القطري لولايات ميكرونيزيا الموحدة بموجب اتفاقية حقوق الطفل.

سابعاً- توقعات مختلف الولايات المعنية في مجال بناء القدرات، والطلبات، إن وجدت، المتعلقة بالحصول على المساعدة التقنية والدعم المالي

- ١١٢- تود حكومة ولايات ميكرونيزيا الموحدة أن تعرب عن تقديرها لما تلقتته من دعم مالي ومساعدة تقنية من شركائها الإنمائيين الذين ساعدوا البلد في الوفاء بالتزاماته في مجال حقوق الإنسان.
- ١١٣- وتكرر ولايات ميكرونيزيا الموحدة طلبها المساعدة في تنسيق الجهود المبذولة في مجال حقوق الإنسان على صعيد كل من الحكومة الوطنية وحكومات الولايات.

ثامناً- الالتزامات الطوعية

- ١١٤- ستواصل ولايات ميكرونيزيا الموحدة عملها الوثيق مع شركائها المحليين والوطنيين والإقليميين والدوليين من أجل الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان.

تاسعاً- خاتمة

- ١١٥- تعرب ولايات ميكرونيزيا الموحدة عن الامتنان لمنحها هذه الفرصة للرد على التوصيات المقدمة في إطار الدورة الأخيرة من الاستعراض الدوري الشامل. وتلتزم ولايات ميكرونيزيا الموحدة بمواصلة العمل من أجل الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان.